



نشرة حول قضايا النوع الاجتماعي في خضم الأزمة الإنسانية في لبنان: نساء وفتيات مفقودات.. ما نعرفه حتى الآن

آذار / مارس ٢٠٢٣

مصدر الصورة هيئة الأمم المتحدة للمرأة/ دار المصور ٢٠٢١

السياق

على مدى الأعوام الثلاثة الماضية، انهالت الأزمات الشديدة على لبنان وطالت جميع سكانه خاصة النساء والفتيات والفئات المهمشة^١. وازداد الوضع سوءاً مع تفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩)، حيث تفاقمت حوادث العنف القائم على النوع الاجتماعي، مع تأثر النساء والفتيات بها بشكل جائر^٢. لقد شهدت السنوات الثلاثة هذه، مقارنةً بالسنوات السابقة، ارتفاعاً في نسبة الإبلاغ عن حوادث العنف الأسري^٣ مع ازدياد في شدة هذه الحوادث^٤ والطبيعة الطارئة لها. تفيد بيانات قوى الأمن الداخلي أن الإبلاغ عن العنف الأسري ازداد بنسبة 241% فترة انتشار (كوفيد-١٩)، مقارنةً بالأشهر الـ18 السابقة^٥. في موازاة ذلك، أعربت أكثر من نصف النساء والفتيات اللبانيات والسوريات في لبنان^٦ عام 2020 عن شعور متزايد بعدم الأمان داخل منازلهن (44%) وفي مجتمعاتهن (57%)^٧. يعاني لبنان منذ فترة من أزمة إقتصادية حادة ومن أزمة لجوء. حين كتبت هذه النشرة، كانت وطأة هاتين الأزميتين قد ازدادت شدةً. وكذلك الحال بالنسبة للعنف ضد النساء والفتيات، فما زال الوضع يزداد سوءاً^٨.

^١ هيئة الأمم المتحدة للمرأة، "البرعاش المراعي للنوع الاجتماعي في لبنان: توصيات لإصلاح السياسات المالية والاجتماعية والعملية"، 2021؛ هيئة الأمم المتحدة للمرأة وآخرون، "تحليل سريع لانفجار مرفأ بيروت في آب/أغسطس 2020 من منظور المساواة بين الجنسين: رصد متعدد الجوانب"، 2020.

^٢ هيئة الأمم المتحدة للمرأة، صندوق الأمم المتحدة للسكان وآخرون، "نشرة حول قضايا النوع الاجتماعي في لبنان في ظل تفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19): الوصول إلى العدالة والعنف القائم على النوع الاجتماعي"، 2020.

^٣ بيانات قوى الأمن الداخلي، 31 آذار/مارس 2020، ولا تشمل فقط العنف ضد المرأة بل أيضاً حالات حماية الطفل من العنف الأسري.

^٤ تقرير كفى حول العنف الأسري: تقرير شهر آذار/مارس 2020.

^٥ بيانات قدمتها قوى الأمن الداخلي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة تقارن عدد حالات العنف الأسري بين 6 تشرين الأول/أكتوبر 2018 و7 آذار/مارس 2020 بعدد الحالات بين 8 آذار/مارس 2020 و31 كانون الأول/ديسمبر 2022.

^٦ أجرى شركاء في مكافحة العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي (إبعاد و Care International و المجلس الدنماركي لللاجئين في لبنان و IRC و Intersos) مقابلات هاتفية مع 562 من مستخدمي خدمة مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي في لبنان (نساء وفتيات).

^٧ فريق العمل المشترك بين الوكالات المعنية بالعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في لبنان، "أثر فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) على العنف القائم على النوع الاجتماعي في لبنان".

^٨ هيئة الأمم المتحدة للمرأة و فريق العمل المعني بالنوع الاجتماعي، صورة إحصائية للنوع الاجتماعي في لبنان، 2022.

إن سلسلة "نشرة قضايا النوع الاجتماعي" هذه والتي تتشارك في نشرها هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمتا في-مايل وكفى تجمع أحدث المعلومات والبيانات العالمية والمحلية المتعلقة بالنساء والفتيات المفقودات، في خطوة أولى لفهم الظاهرة بشكل أفضل، والعمل على الاستجابة والتصدي لها بشكل متنسق. المعلومات الأساسية التي اعتمدت عليها هذه النشرة تتضمن أرقام قوى الأمن الداخلي الرسمية، والتحليلات المتعلقة بالنوع الاجتماعي التي تقوم بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة لأحدث التقييمات الوطنية للوضع الإنساني، وتقييم جوانب الضعف لدى اللاجئين/ات السوريين والسوريات، وتقييم الاحتياجات في القطاعات. المتعددة، مع التركيز بشكل محوري على النساء والفتيات المفقودات. يضاف إلى هذه المعلومات بيانات ومعلومات مستمدة من مقالات منشورة في وسائل الإعلام المحلية وتقارير ذات صلة. تم التحقق من صحة البيانات المقدمة في هذه النشرة من خلال اجتماع مائدة مستديرة في شباط / فبراير 2023 ضم كلاً من قوى الامن الداخلي ووكالات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة المحلية التي تتعامل مع العنف القائم على النوع الاجتماعي في لبنان.⁹

بالأرقام

في خضم الأزمة الإنسانية التي تعصف بلبنان، ومع ازدياد حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي، تفيد قوى الأمن الداخلي ووسائل الإعلام كل أسبوع تقريباً عن حالات اختفاء نساء وفتيات.¹⁰ ففي عام 2021، تم إبلاغ قوى الأمن الداخلي¹¹ عن اختفاء 81 امرأة وفتاة، 62% منهن لبنانيات و24% سوريات. ارتفع هذا العدد بنحو الثلث إذ سجل اختفاء 129 امرأة وفتاة في عام 2022، 67% منهن لبنانيات و24% سوريات. بالإضافة الى ذلك، ووفقاً لتقارير قوى الأمن الداخلي، فمعظمهن اختفين لأسباب غير معروفة (108)، أو لأسباب لها علاقة بالصحة العقلية (15)، أو هرباً من العنف الأسري (1)، أو النزاعات الأسرية (1) و/أو لأسباب أخرى. وبحسب الرصد الذي قامت به هيئة الأمم المتحدة للمرأة في لبنان لوسائل الإعلام بين آذار/مارس 2021 وحزيران/يونيو 2022، فإن هذا العدد هو أكثر من ضعف عدد الرجال والفتيات الذين تم الإبلاغ عن اختفائهم في الفترة نفسها.¹²

تجدد الملاحظة الى أن النساء والفتيات المهاجرات يعانين الضعف والهشاشة على أكثر من صعيد متقاطع، مما يجعلهن أكثر عرضة للاستغلال وسوء المعاملة. من غير الواضح ما إذا كن أكثر عرضة لخطر الاختفاء، تحتاج هذه المسألة إلى مزيد من التحقيق. لا توجد بيانات عن المهاجرات المفقودات ولا تغطي أرقام قوى الامن الداخلي الواردة في النشرة هذه الفئة من السكان لأن شؤون المهاجرين/المهاجرات تخضع للأمن العام اللبناني. بالإضافة الى ذلك، فإن نظام الكفالة الذي ينطبق على المهاجرات يتسبب في انقطاع الروابط الاجتماعية وبالتالي يجعل الإبلاغ عن حالات الاختفاء أكثر صعوبة.

التحديات

إن الإبلاغ والتحقيقات والمساءلة والعدالة فيما يتعلق بالمفقودين المفقودات والمختفين المختفيات مسائل معقدة وصعبة في جميع أنحاء العالم، وتزداد صعوبة في السياق الحالي للأزمة واللتهيار الحاصل في لبنان. ويؤدي الشلل القضائي الحالي، المتمثل بقيام معظم موظفي وموظفات قطاع العدل بإضراب مفتوح، إلى تفاقم هذا الأمر. فمنذ آب/ أغسطس 2022، أعلن ما يقرب من 400 قاضٍ وقاضية من أصل 550 قاضيًا وقاضية في البلاد إضراباً¹³ أعاق تقديم الشكاوى الرسمية إلى النيابة العامة، وبالتالي توثيق قضايا النساء المفقودات إلى جانب قضايا أخرى.¹⁴ وبالإضافة إلى ذلك، فإن الافتقار إلى الموارد والأموال اللازمة لمراكز الشرطة يعيق قدرة الشرطة على متابعة حالات النساء والفتيات المفقودات والتحقيق فيها.

⁹ قوى الامن الداخلي، وكفى، وفي-مايل، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومؤسسة مخزومي، ومؤسسة عامل، والمفكرة القانونية، وأبعاد.

¹⁰ رصد وسائل الإعلام من قبل هيئة الأمم المتحدة للمرأة في لبنان 2021-2022.

¹¹ إحصاءات وبيانات رسمية حصلت عليها هيئة الأمم المتحدة للمرأة من قوى الامن الداخلي في شباط/فبراير 2023.

¹² رصد وسائل الإعلام من قبل هيئة الأمم المتحدة للمرأة في لبنان آذار/مارس - حزيران/يونيو 2022.

¹³ "Lebanon faces judicial paralysis as judges refuse to work". Housari, Najia. Arab News. August 23, 2022.

¹⁴ تم تعليق الإضراب في كانون الثاني/ يناير 2023

الاتجاهات العالمية بشأن النساء والفتيات المفقودات في سياق الأزمات

على الصعيد العالمي، غالباً ما يرافق الأزمات ازدياد في حالات العنف ضد المرأة، حيث ترتفع حالات اختفاء النساء والفتيات. ففي المكسيك مثلاً، ارتفعت أعداد النساء والفتيات المفقودات بنسبة 40% بين عامي 2017 و2021 حين مرت البلاد بفترة من الركود الاقتصادي.^{١٥} وفي الآونة الأخيرة، ازدادت المخاوف بشأن الاتجار بالبشر في أعقاب الحرب الأوكرانية.^{١٦} حين تتقاطع الأزمات مع تواجد متزايد للجماعات المتطرفة العنيفة غالباً ما ترتفع حالات اختفاء الإناث لارتباطها الوثيق بالازدياد الكبير في عمليات الاتجار بالبشر وقتل الإناث والعنف الجنسي.^{١٧} على سبيل المثال، اختطفت جماعة بوكو حرام في نيجيريا ما يقارب 300 تلميذة عام 2014 أثناء الاقتتال الطافي، ولا يزال العديد منهن في عداد المفقودات حتى يومنا هذا.^{١٨} وكذلك الأمر في الموزامبيق حيث جرى عام 2017 اختطاف أكثر من 600 امرأة وفتاة واستعبادهن إثر هجمات عنيفة شنتها جماعات متطرفة.^{١٩} أما في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فقد قام تنظيم داعش مراراً وتكراراً باختطاف النساء الأيزيديات واستعبادهن. وفي حين أن هذه السياقات بعيدة كل البعد عن الوضع في لبنان، إلا أنها تبين كيف يمكن لانعدام الأمن وضعف أجهزة الدولة أن يزيدا من خطر اختفاء الإناث.

الاتجاهات الرئيسية في لبنان

1. النساء والفتيات المفقودات، حالات قد تكون مؤشراً على جرائم قتل الإناث^{٢٠}

- حققت قوى الأمن الداخلي في 50 حالة قتل للإناث بين عامي 2021 و2022.^{٢١}
- فقدت سيدة وبناتها الثلاثة في آذار/مارس عام 2022 لمدة 25 يوماً قبل أن يعثر عليهن مقتولات، في جنوب لبنان.^{٢٢}

2. منذ 2021 تتزايد حالات ومخاطر الاتجار بالبشر نحو لبنان وداخل أراضيه ، وعلى الأرجح معظم الضحايا هن من النساء والفتيات، وخاصة المهاجرات واللجئات.^{٢٣} وفي حين يتم الاتجار بالنساء والفتيات، من خلال استقدامهن إلى لبنان، إلا أن الاتجار بالنساء المقيمات في لبنان أمر وارثاً أيضاً وقد يؤدي إلى اختفائهن.^{٢٤}

- وفقاً لوحدة مكافحة الاتجار والاستغلال في منظمة كفى^{٢٥}، فإن معظم حوادث الاتجار بالبشر داخل لبنان، التي تتضمن النساء والفتيات، تكون لأغراض الاستغلال الجنسي والعنف.
- فبين عامي 2020 و 2021 فقط، حددت المنظمة الدولية للهجرة 367 امرأة من ضحايا الاتجار بالبشر في لبنان (علمياً أن هذا الرقم لا يعكس الحجم الكلي لعمليات الاتجار بالبشر في البلاد).^{٢٦}
- تم توقيف ثمانية أشخاص بتهمة الاتجار بالبشر خلال عام 2020؛ في المقابل، تم توقيف 12 شخصاً للأسباب عينها خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2021.^{٢٧}
- في تشرين الأول/أكتوبر من عام 2021، تم توقيف مجموعة من الرجال بتهمة الاتجار بالبشر وإجبار نساء سوريات على العمل في الدعارة بعد إستقدامهن بشكل غير قانوني إلى لبنان.^{٢٨}

^{١٥} Welch, Haydn. Council on Foreign Relations. April 29, 2022. "Women This Week: Outcry Over Disappearances and Femicides Grows in Mexico."

^{١٦} Leah Donoghue – World Vision. 2022. [World Vision warns of growing human trafficking risk for women fleeing Ukraine on International Women's Day](#).

^{١٧} Organization of the American States. 2018. [General Recommendation of the Committee of Experts of the MESECVI \(No. 2\) Missing Women and Girls in the Hemisphere](#).

^{١٨} Fitzgerald, James et al. BBC. July 27, 2022. "Nigeria's Chibok girls: Two victims found eight years on".

^{١٩} Human Rights Watch. 2021. [Mozambique: Hundreds of Women and Girls Abducted](#).

^{٢٠} قتل النساء والفتيات بسبب نوع الإجماعي (قتل الإناث).

^{٢١} بيانات قدمتها قوى الأمن الداخلي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في شباط / فبراير 2023

^{٢٢} The New Arab. 26 March 2022. "Horrific murder of mother, three daughters shakes Lebanon."

^{٢٣} Solomon Simpson – Borgen Project. 2021. [Human Trafficking in Lebanon](#).

^{٢٤} ملاحظات وحدة مكافحة الاتجار والاستغلال في منظمة كفى.

^{٢٥} Gruevska-Graham, Melita. International Center for Migration and Policy Development (ICMPD) et al. 2013. [Trafficking in Human Beings in Lebanon - A Stock-Taking Report](#).

^{٢٦} جولي خوري، منسقة البرامج في وحدة مكافحة الاتجار بالبشر

^{٢٧} Zeina Mezher – UN Women et al. 2021. [Migrant Workers' Rights Are Women's Rights](#).

^{٢٨} إيلاف، "لبنان... الدعارة في زمن النهيار، تراجمت الأسعار لكن العصابات باقية وتمتد"، 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

^{٢٩} حسين طليس، "الدعارة في زمن الأزمة ... شهادت وأسوار التجارة الفذرة في لبنان"، الحرة، 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

3. أما الروايات المتناقلة فهي تظهر كيف يمكننا الربط بين الخطف بغية الإجبار على الزواج أو التزويج المبكر وبين بلاغات الأسر عن اختفاء نساء وفتيات. ولهذا علاقة أيضاً برفض العائلات تزويج بناتهن من الرجال الذين يخترنهم لأسباب عديدة منها: العمر والديانة والاندتماء الطائفي، إلخ. بما يعرف "بالخطيفة". وفي حالات أخرى يتم اختطاف النساء أو الفتيات وإجبارهن على الزواج من شخص ما، رغماً عنهن.

- وثقت قوى الامن الداخلي، بين عامي 2021 و 2022، 92 حالة اختطاف لنساء وفتيات من اجل الزواج، سواء كان الزواج بالاكراه أو "خطيفة" أو تزويج مبكر.^{٣٠}
- لاحظت في-مايل، وهي منظمة نسوية لبنانية،^{٣١} من خلال عملها، وجود رابط بين التزويج المبكر والتزويج القسري للنساء، وبين اختفاء النساء والفتيات. تعمل في-مايل مع الفتيات اللواتي اضطررن لمغادرة منازل أسرهن والزواج هرباً من العنف وتسلب الآباء وممارساتهم أو لتخفيف العبء المالي على الأسرة.
- يعتبر التزويج المبكر للفتيات قضية واردة دوماً، في مجتمع اللجوء السوري، حيث أن 22% من الفتيات والشابات السوريات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 19 عامًا متزوجات مقارنة بـ 2% من الفتيان والشبان السوريين.^{٣٢} على مستوى الأسر، فإن 1% من الأسر اللبنانية و الأسر الفلسطينية اللاجئة في لبنان وأسر المهاجرين/ات لديها طفل واحد على الأقل من تزويج مبكر.^{٣٣}
- في كانون الثاني/يناير 2022، تم توقيف رجل دين لتزويجه فتاة تبلغ من العمر 15 عامًا من رجل زعمت أنها «هربت» معه. حيث اعتبر القاضي أن هذه القضية تندرج ضمن الإتجار بالبشر - بما أنها اختطفت من عائلتها من أجل الاستغلال الجنسي.^{٣٤}
- في تموز/يوليو 2022، تبين أن فتاة كان والدها قد أبلغ عن اختفائها، قد تعرضت للخطف وأرغمت على الزواج. قتلت الأسرة الرجل وعادت الفتاة إلى منزلها.^{٣٥}

4. الخطف مقابل فدية: بسبب الأزمة الاقتصادية وتدهور الأحوال المعيشية، تتزايد الجرائم من هذا النوع. وهي غالباً ما ترتبط ارتباطاً وثيقاً باختفاء النساء والفتيات.^{٣٦}

- أفادت قوى الأمن الداخلي أن عمليات الخطف مقابل فدية زادت زاد من حالة واحدة تم الإبلاغ عنها في عام 2021 إلى 15 حالة في عام 2022.^{٣٧}
- يشعر السكان الأكثر ضعفاً الذين يحصلون على مساعدات إنسانية، ولا سيما اللاجئون، بقلق متزايد إزاء الاختطاف. أعربت أسرة واحدة تقريباً من كل سبع أسر فلسطينية لاجئة، وأسرة واحدة تقريباً من كل 10 أسر سورية لاجئة (9%) عن أن أكثر ما يثير القلق حيال سلامة الفتيات هو أن يتعرضن للخطف.^{٣٨ ٣٩}
- اختطفت فتاة قاصر من أجل الفدية في عام 2022، وفي وقت لاحق تم القبض على الخاطفين.^{٤٠}
- اختطفت سيدة سورية وابنتها من أجل فدية، وكان الخاطفون قد ربّوا بشكل غير قانوني دخولهن من سوريا إلى لبنان عام 2022.^{٤١}

ظهرت أدلة جديدة تشير إلى أن حالات اختفاء النساء والفتيات في لبنان آخذة في الازدياد. في حين أن الأسباب والظروف متباينة، إلا أن الجلي في الأمر أن اختفاءهن مرتبط بكونهن إنثاءً. لا بد من أن تولي جميع الأطراف المعنية اهتماماً أكبر بهذه المسألة، خاصةً الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، والهيئات الحكومية، وتحديدًا القوى الأمنية التي تشمل مهامها منع العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي ضد النساء والفتيات والتصدي له.

^{٣٠} بيانات قدمتها قوى الامن الداخلي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في شباط / فبراير 2023.

^{٣١} حياة مرشاد، المديرية التنفيذية في منظمة Fe-Male

^{٣٢} المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وآخرون، تقييم جوانب الضعف لدى اللاجئين السوريين، (سيصدر قريباً، البيانات تمت مشاركتها مع المؤلفين لغرض هذه النشرة)، 2022.

^{٣٣} منظمة REACH، تقييم الاحتياجات في القطاعات المتعددة، (سيصدر قريباً، البيانات تمت مشاركتها مع المؤلفين لغرض هذه النشرة)، 2022.

^{٣٤} أسرار شبارو، "أطفال ينحون لأطفال... ضحايا الأزمة و"قوانين الطوائف" في لبنان"، إرفع صوتك، 21 كانون الثاني/يناير 2022.

^{٣٥} النهار، "خطيفة قاصر تخطف روحاً في القلمون... العنف يتماهى"، 7 حزيران/يونيو 2022.

^{٣٦} The Tahrir Institute for Middle East Policy, 2017. *In Syria's War Economy, Women have become a Form of Currency*

^{٣٧} بيانات قدمتها قوى الامن الداخلي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في شباط / فبراير 2023.

^{٣٨} المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وآخرون، تقييم جوانب الضعف لدى اللاجئين السوريين، (سيصدر قريباً، البيانات تمت مشاركتها مع المؤلفين لغرض هذه النشرة)، 2022.

^{٣٩} منظمة REACH، تقييم الاحتياجات في القطاعات المتعددة، (سيصدر قريباً، البيانات تمت مشاركتها مع المؤلفين لغرض هذه النشرة)، 2022.

^{٤٠} ليلى جرجس، "حالات الاختفاء 'الي ازدياد'... أسبوعان على فقدان ابنة الـ 22 عاماً ولم يُعرف عنها شيء"، النهار، 5 كانون الثاني/يناير 2022.

^{٤١} التلفزيون السوري، "القبض على عصابة خطفت سيدة سورية وابنتها في لبنان"، 2022.

حكومة لبنان وأجهزة الأمن اللبنانية

- زيادة التنسيق بين مختلف الأجهزة الأمنية اللبنانية، بما في ذلك قوى الأمن الداخلي، والأمن العام، والشرطة البلدية، وإنشاء آليات لتبادل المعلومات حول المختفين\المختفيات والمفقودين\المفقودات.
- إنشاء آلية متابعة داخل مختلف الأجهزة الأمنية اللبنانية مخصصة للأشخاص المفقودين\المفقودات من أجل التحقيق في أسباب الاختفاء.
- مواصلة تدريب عناصر الدرك على المسائل الجديدة المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، وتحديدًا في مجال التوثيق والمتابعة.
- رفع مستوى التعاون مع منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال العنف القائم على النوع الاجتماعي فيما يتعلق بتبادل المعلومات والإحالات ومتابعة القضايا.
- مواصلة تدريب القضاة ودعمهم تقنياً في مجال تيسير إصدار الأوامر القضائية المتصلة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي.

مقدمو/مقدمات الخدمات الإنسانية والأطراف المعنية

- الاستمرار في إعطاء الأولوية للتمويل وتقديم دعم أكبر لإدارة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي وتوفير ملجئ آمنة للناجيات.
- التواصل وتبادل أفضل الممارسات في الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي مع القطاعات الأخرى، كقطاعي الحماية والصحة، للحوّول دون حصول حالات اختفاء.
- دعم عمل مختلف الأجهزة الأمنية اللبنانية وتعزيز مسارات الإحالة مع قوى الأمن الدولية ومقدمي/مقدمات الخدمات المتعلقة بالعنف القائم على نوع الاجتماعي.
- زيادة المعارف والبيانات المتعلقة بمسألة النساء والفتيات المفقودات في لبنان من خلال التحليلات المعمقة والبحوث الكمية.

الحماية و مقدمي/مقدمات الخدمات المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي

- التعاون مع القوى الأمنية التي تتعامل مع حالات النساء والفتيات المفقودات من خلال دعمها وتعزيز عملها.
- توفير دورات تدريبية لموظفي/موظفات قوى الأمن مخصصة لحالات اختفاء الإناث، وخاصةً محتوى عن حماية الناجيات الهاربات من العنف.
- تحديث مسارات الإحالة القائم بين الوكالات لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي، من خلال تضمين معلومات لمقدمي/مقدمات الخدمات حول الخدمات والعمليات الحالية التي تقوم بها قوى الأمن الداخلي لتشجيع التعاون الآمن.
- تسليط الضوء وتوعية المجتمعات المحلية المتضررة بأهمية إبلاغ القوى الأمنية عن حالات اختفاء النساء والفتيات للمساعدة في معالجة النقص في الإبلاغ وضمان توثيق الحالات.